

## أمر ملكي رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ بتعيينات في هيئة التشريع والرأي القانوني

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،  
وعلى القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٦ بشأن إعادة تنظيم هيئة التشريع والرأي القانوني،  
وتعدلاته،  
وعلى الأمر الملكي رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٣ بتحديد مسميات ودرجات ورواتب وعلاوات  
وبدلات ومزايا أعضاء هيئة التشريع والإفتاء القانوني،  
وعلى الأمر الملكي رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٨ بتعيينات في هيئة التشريع والإفتاء القانوني،  
وبناءً على اقتراح مجلس هيئة التشريع والرأي القانوني،

أمرنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعيّن إبراهيم سامي عبد الله البوسميّط مستشاراً مساعداً على الدرجة الثانية.

المادة الثانية

يُعيّن مستشاراً مساعداً على الدرجة الأولى، كل من:

١. عبد الله عيسى علي مال الله.
٢. حمد عبد المنعم خليفة الخالدي.
٣. فاطمة محمد يوسف الزباني.
٤. سلمان محمد محمود آل محمود.
٥. في عيسى يوسف الدوسري.
٦. محمد أحمد محمد بوعبّجل.
٧. هالة عبد الحّي محمد الكوهجي.

المادة الثالثة

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين  
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ

الموافق: ٨ فبراير ٢٠٢١م